مخطط تفصيلي
لسياسة البرنامج بشأن إضفاء الطابع المحلي (2025)

تمهيد: الجدول الزمني لوضع سياسة إضفاء الطابع المحلي

تماشيا مع خطة برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) لوضع أول سياسة له بشأن إضفاء الطابع المحلي بحلول يونيو/حزيران 2025، وفي إطار الاستعدادات للمشاورة غير الرسمية الأولى مع المجلس التنفيذي المقرر عقدها في 3 فبراير/شباط 2025، أعدت الأمانة مخططا تفصيليا مشروحا للسياسة. وتحدد الوثيقة نطاق السياسة والمجالات الرئيسية ذات الأولوية وتعاريف المصطلحات الرئيسية.

ولضمان إتاحة الوقت الكافي للمشاورات الداخلية والخارجية، ستسير عملية وضع السياسة على النحو التالي:

المرحلة الرئيسية	التوقيت	الوثيقة
المشاورة غير الرسمية الأولى مع المجلس	3 فبراير/شباط 2025	مخطط تفصيلي
المشاورة غير الرسمية الثانية مع المجلس	الأسبوع الأخير من مارس/آذار 2025	مشروع متقدّم
الدورة السنوية للمجلس لعام 2025		وثيقة السياسة النهائية

مقدمة

يوضح هذا القسم الغرض من السياسة ونطاقها وأولوياتها. وسيجري إدراجه في الموجز التنفيذي لوثيقة السياسة النهائية.

1- تحدّد هذه السياسة التوجه الاستراتيجي لجهود **البرنامج** الرامية إلى إضفاء الطابع المحلي على برامجه وأنشطته ونهجه. ويدرك **البرنامج** أن الجهات الفاعلة المحلية هي في كثير من الأحيان أوّل من يستجيب للأزمات وتمتلك معرفة وخبرة وشبكات أكثر ارتباطا بالسياق مقارنة بغيرها من الجهات الفاعلة، وينبغي بالتالي أن تكون في صدارة جهود تحديد احتياجات السكان المحليين والمجتمعات المحلية في ما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية وتلبية هذه الاحتياجات. وتستجيب هذه السياسة أيضا للحاجة الملحّة إلى الأخذ بحلول مستدامة محلّية السياق ومتناسبة مع الأولويات المتنوعة في ظل تزايد الاحتياجات وتقلص الموارد.

2- ويعرّف **البرنامج** "إضفاء الطابع المحلي" على أنه:

*عملية تُولي الجهات الفاعلة المحلية والوطنية[1] القيادة، وتُحدث تحولا في طريقة تصميم العمل الإنساني والإنمائي وتنفيذه وتمويله في **البرنامج**، من أجل الاستجابة بصورة أفضل لأولويات الأمن الغذائي والتغذية والاحتياجات الفريدة للأشخاص المتضررين على اختلاف تنوعهم.*

3- وتعترف السياسة بأن عددا من سياسات **البرنامج** واستراتيجياته وخططه الاستراتيجية القطرية القائمة تدعم بالفعل جهود إضفاء الطابع المحلي. وتهدف السياسة إلى معالجة الفجوات والتحديات المحددة في خطة إضفاء الطابع المحلي الأوسع نطاقا التي يتخذ فيها **البرنامج** موقعا يمكّنه من تقديم مساهمة مُجدية من خلال الوصول بميزاته النسبية إلى أقصى حدودها في العمل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والتعلم منها، والاستفادة من الفرص التي تمكّن هذه الجهات الفاعلة من تولّي زمام قيادة جهود إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة.

4- وتكمل السياسة عمل **البرنامج** الحالي من خلال التركيز على إجراءات تهدف إلى تحقيق المجالات الأربعة ذات الأولوية التالية:

- تحسين قدرة الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين على قيادة استجابات عالية الجودة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية على أرض الواقع.
- تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية، بما فيها المنظمات المجتمعية، على تمثيل السكان المحليين وتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية.
- تحسين قدرة الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية على المستوى دون الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي على المساهمة في سلاسل قيمة منصفة وشاملة ومستجيبة تدعم الأمن الغذائي والتغذية.
- تحسين قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على التأثير في السياسات والنظم والبرامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية وعلى قرارات التمويل ذات الصلة وتشكيلها.

5- وتندرج شراكات **البرنامج** مع الحكومات الوطنية وعمله من خلال النظم الوطنية في إطار عدد من سياسات واستراتيجيات **البرنامج** الأخرى،[2] وهي مترسخة في الخطط الاستراتيجية القطرية. وتقوم الحكومات الوطنية بدور الجهات الفاعلة الرئيسية في ضمان الأمن الغذائي في بلدانها من خلال تصميم سياسات ونظم وطنية فعالة وتنفيذها، والتنسيق بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، وتعبئة

[1] يرد في القسم 3 تعريف "الجهات الفاعلة المحلية والوطنية".

[2] بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة (2022)، واستراتيجية الحماية الاجتماعية (2020)، وتحديث سياسة القدرة على الصمود (2024)، وسياسة تغير المناخ (2024)، وسياسة الاستعداد لحالات الطوارئ (2017)، وسياسة بناء السلام (2013).

الموارد، وبناء قدرات المؤسسات المحلية.[3] وغالبا ما تكون السلطات على المستوى دون الوطني، مثل الحكومات المحلية والإقليمية، أول المستجيبين في حالات الطوارئ، حيث تضطلع بأدوار رئيسية في تيسير الوصول وتنسيق الجهود على أرض الواقع.

6- ويدرك **البرنامج** أن تحقيق تقدم في إضفاء الطابع المحلي يتطلب التزامات مشتركة وجماعية من جميع الجهات الفاعلة – الدولية والمحلية – على المستوى القطري، من أجل مزيد من التوازن في صنع القرار وفي القيادة المحلية منذ بداية كل مبادرة إنسانية و/أو إنمائية. ويلتزم **البرنامج** في هذه السياسة بالتحول من نهج تقليدي في إدارة دورة البرامج إلى نُهج أكثر ارتكازا على القيادة المحلية[4] تشمل جميع شركائه على المستوى القطري، بما في ذلك نظراؤه في أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

7- ويتطلب تحقيق أولويات إضفاء الطابع المحلي الواردة في هذه السياسة والمشتركة بين الكثير من الشركاء والمتعاونين، طرق عمل جديدة على المستوى القطري لجميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك **البرنامج**. ويتوقف نجاح هذه السياسة على استعداد **البرنامج** وشركائه وسائر أصحاب المصلحة لإدارة المخاطر وتقاسمها، وعلى قدرتهم على الالتزام بتمويل مرن متعدد السنوات يدعم تحويل الموارد مباشرة إلى المنظمات الشريكة المحلية، مما يتيح ضخ استثمارات في شراكات طويلة الأجل وقائمة على الثقة.

السياق

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن المشهد العالمي والأساس المنطقي لإضفاء الطابع المحلي، والالتزامات الدولية بخطة إضفاء الطابع المحلي. وسيتوسع مشروع لهذه الوثيقة في المستقبل في تناول المفاهيم الرئيسية، وسيتضمن إشارات إلى المساءلة وتقاسم المخاطر.

8- يؤدي التصاعد غير المسبوق في النزاعات، وتزايد حدة الكوارث الطبيعية وتواترها في جميع أنحاء العالم، إلى زيادة أعداد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وتفرض هذه الزيادة ضغوطا كبيرة على نظم الاستجابة المحلية والعالمية ومواردها. وعلى المستوى العالمي، يزداد الاعتراف بالحاجة الملحة إلى تغيير النهج لجعل المساعدة أكثر استجابة للاحتياجات، وأكثر ملاءمة للظروف المحلية، وأكثر شمولا وفعالية في تلبية الاحتياجات المتنوعة للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وفي الوقت نفسه تحسين سرعة برامج المساعدة وفعاليتها من حيث التكلفة واستدامتها.

9- ولإحداث هذا التغيير، يجب إعطاء الأولوية للحلول المستندة إلى قيادة محلية والمستنيرة بالسياق المحلي، مما يعني ضمان أن تكون قرارات الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية أقرب إلى المجتمعات المحلية التي تخدمها.[5] ويتطلب إضفاء الطابع المحلي بشكل فعال تحولا في ديناميات القوى بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية الدولية والمحلية بحيث يكون للجهات الفاعلة المحلية والأشخاص المحتاجين تأثير أقوى في تحديد توقيت تخصيص الموارد الدولية وكيفية تخصيصها.[6] وقد التزم المجتمع الإنساني الدولي بإحداث هذا التحول في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016، حيث دعا إلى جعل العمل الإنساني "محليا قدر الإمكان ودوليا بحسب الضرورة"[7] وبالإضافة إلى ذلك، شملت الصفقة الكبرى التي انبثقت عن مؤتمر القمة، التزاما بزيادة استخدام البرمجة القائمة على النقد لكي يكون بوسع الأشخاص الذين يتلقون المساعدة اختيار كيفية استخدامها لتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم الفردية.

---

[3] سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة في **البرنامج** (2022).

[4] في عام 2024 خلص تقرير تجميعي لتقييمات إدارة **البرنامج** للشركاء المتعاونين، إلى أن **البرنامج** يقيم علاقات ذات بعد تعاوني أكبر مع الشركاء المتعاونين، ولكن التحول إلى نهج القيادة المحلية لم يكتمل بعد. وفي حين أن بعض العلاقات مع الشركاء المتعاونين لا تزال قائمة على المعاملات، تظهر الأدلة أن بعض العلاقات الأخرى تتسم بقدر أكبر من المشاورات وديناميات قوى أكثر إنصافا نوعا ما بين **البرنامج** وشركائه المتعاونين.

[5] المجلس الدولي للوكالات التطوعية. سبتمبر/أيلول 2018. *نظرة على إضفاء الطابع المحلي: ورقة إحاطة صادرة عن المجلس الدولي للوكالات التطوعية*.

[6] S.C. Robillard, T. Atim and D. Maxwell. 2021. *إضفاء الطابع المحلي: تقرير عن "المشهد العام"*.

[7] الصفحة الشبكية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

10- وتعبر هذه الالتزامات عن الالتزامات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها،[8] التي أُطلقت في سبتمبر/أيلول 2015، والتي تؤكد على توسيع نطاق العمل وتسريعه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة [9] على المستوى المحلي من خلال تعزيز الأدوار القيادية للجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتيسير وصولها إلى التمويل الدولي، وتعزيز الشراكات وتقاسم القدرات مع هذه الجهات الفاعلة التي تشمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية، ولا سيما المنظمات التي تمثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والشعوب الأصلية واللاجئين والنازحين داخليا، وغيرهم. وأحرز تقدم في المجالات الرئيسية خلال العقد الماضي الذي شهد تمكين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من الاضطلاع بأدوار قيادية أكبر والتأثير في عمليات صنع القرار، واستثمارات في القدرات المؤسسية المحلية والوطنية. ومع ذلك، لا يزال هناك المزيد مما ينبغي القيام به لتحقيق تقدم ملموس في تقديم المساعدة المدفوعة بالطلب بقيادة محلية.[10]

11- وغالبا ما يعمل إضفاء الطابع المحلي كمسرّع لتعزيز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين، والعمل في إطار محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويمكن للجهات الفاعلة المحلية، من خلال معرفتها العميقة بالظروف المحلية، أن تساعد في ضمان استجابة شاملة طيلة فترة الأزمة، حيث تتطور الاحتياجات من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى دعم التعافي والقدرة على الصمود والاستقرار في الأجل الطويل. ويتيح إضفاء الطابع المحلي أيضا فرصة لتطبيق نُهج محورها الإنسان وتراعي الحماية، ويمكنه تسريع التماسك الاجتماعي وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتنمية رأس المال البشري.[11]

12- غير أن تحويل الموارد ونقل سلطة صنع القرار إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لا يخلو من تحديات ومخاطر. ويمكن أن يشكل الامتثال لمتطلبات الإبلاغ العالمية عائقا أمام بعض الجهات الفاعلة المحلية. ويلزم بذل جهود أكبر وإقامة شراكات أقوى لتحديد نُهج مرنة وسريعة الاستجابة، وفي الوقت نفسه تعزيز المساءلة وتقاسم المخاطر بطريقة تناسب الشركاء والسياقات المعنية.

دور البرنامج ومزاياه النسبية

يوضح هذا القسم السبب الذي يجعل البرنامج في وضع يمكنه من الدفع قُدما بخطة إضفاء الطابع المحلي من خلال تحديد مزاياه النسبية. ويسلط الضوء على أهمية المواءمة مع الأهداف الاستراتيجية وضمان الاتساق مع سياسات البرنامج واستراتيجياته وجهوده الجارية الأخرى. وسيشمل مشروع لهذه الوثيقة في المستقبل معلومات أساسية إضافية عن جهود البرنامج الجارية لدعم إضفاء الطابع المحلي.

13- تتماشى هذه السياسة مع ولاية **البرنامج** المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة. وتعترف خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بأن "الشراكات مع المنظمات المحلية والوطنية عامل أساسي للوصول إلى الفئات الضعيفة بالخدمات المنقذة للحياة، وإشراك المجتمعات المحلية، وضمان أن يعتمد تصميم الاستجابات المحددة السياق على الأولويات والمعارف والقدرات المحلية".[12] وتؤكد الخطة الاستراتيجية أيضا على أهمية تعزيز القدرات المحلية والوطنية بدلا من الاستعاضة عنها.

14- وسيدفع **البرنامج** بخطة إضفاء الطابع المحلي قُدما من خلال الاستفادة من مزاياه النسبية الفريدة - ولا سيما على المستوى القطري - بما في ذلك حضوره الطويل الأمد وبصمته التشغيلية في كثير من البلدان، وقربه من المجتمعات المحلية وشبكاته القوية وشراكاته مع الحكومات والسلطات المحلية. ويدرك **البرنامج** أن قوته تكمن في علاقاته مع شركائه المتعاونين[13] الذين يؤدون دورا محوريا في ضمان وصول المساعدة إلى المحتاجين من الأفراد والمجتمعات المحلية.

---

[8] الأمم المتحدة. 2015. *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*.

[9] الموقع الشبكي لمبادرة Localizing the SDGs: Local 2030

[10] Metcalfe-Hough, V., Fenton, W. and Manji. 2023. الصفقة الكبرى في عام 2022: استعراض مستقل.

[11] Sharetrust. 2022. *تحويل المسؤولية: اقتصاديات إضفاء الطابع المحلي على المعونة الدولية*.

[12] "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2)، الفقرة 116.

[13] يعرّف **البرنامج** الشريك المتعاون بأنه كيان غير ربحي يدخل في علاقة تعاقدية مع **البرنامج** بغرض المساعدة في أداء عمل المنظمة. ويشمل الشركاء المتعاونون الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

15- وتتقيد السياسة بالمبادئ التوجيهية **للبرنامج**، بما في ذلك التزامها بأن يكون الإنسان محورها، وأن تكون متوائمة مع المبادئ الإنسانية، ومراعية لظروف النزاع، ومملوكة للبلدان، ومحددة السياق، وواعية بالمخاطر، وقائمة على الأدلة.[14] وبالإضافة إلى ذلك، تستند السياسة إلى الأدلة المستمدة من تقييمات جهود **البرنامج** في إضفاء الطابع المحلي،[15] وتتماشى مع التدابير الدنيا التي تضمن، في جميع عمليات **البرنامج**، إيصال المساعدة كاملة إلى الأشخاص المناسبين بأمان ومن دون تدخل، على النحو المحدد في إطار الضمان العالمي **للبرنامج**.[16]

16- ويتجلى التزام **البرنامج** بإضفاء الطابع المحلي على عمله في جميع سياساته واستراتيجياته المتعلقة بالاستعداد لحالات الطوارئ، وبناء القدرة على الصمود، وتغير المناخ، والبيئة، والتغذية، والوجبات المدرسية، والحماية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والحماية والمساءلة، وتعزيز القدرات القطرية، ومشتريات الأغذية المحلية والإقليمية، والمساعدات القائمة على النقد، وبناء السلام، والشراكات. وتعترف هذه السياسات والاستراتيجيات بدور الجهات الفاعلة المحلية باعتبارها أول المستجيبين، وتؤكد أهمية القيادة والقدرات المحلية،[17] وتعطي الأولوية للمعارف والخبرات المحلية والتقليدية في تعزيز القدرة على التكيف وبناء القدرة على الصمود.[18]

17- وتعزز سياسات **البرنامج** الحالية تكاملا أفضل بين القطاعات، ونظما غذائية أكثر شمولا، وسلاسل إمداد محلية قوية، وإنتاجا محليا وشاملا يعزز الأنماط الغذائية الصحية.[19] وتلزم هذه السياسات **البرنامج** بمعالجة المعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية التي تُديم عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي،[20] وبتطبيق نهج يشمل "المجتمع بأسره" لتعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والمحلية.[21]

18- وسيواصل **البرنامج** دعم شراكاته وتوسيعها مع الفئات التالية من الشركاء:

- *الشركاء المتعاونون*: في عام 2023، أقام **البرنامج** شراكات مع 900 منظمة غير حكومية - 82.5 في المائة منها منظمات محلية - تقدم الدعم التقني والتمويل مباشرة إلى المحتاجين من الأفراد والمجتمعات المحلية. وقُدمت إجمالا نسبة 31.1 في المائة من التمويل الإنساني مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، بما في ذلك 24.2 في المائة إلى الجهات الفاعلة غير الدول، أي ما يعادل 2.63 مليار دولار أمريكي.[22]
- *شركاء سلاسل الإمداد*: يهدف **البرنامج** إلى تحفيز نمو الأسواق والاقتصادات المحلية، وفي الوقت نفسه تحسين جودة الدعم الذي يقدمه وسرعة استجابته ونطاقه. وتشكل سلاسل الإمداد التابعة **للبرنامج** محركا رئيسيا لجهود إضفاء الطابع المحلي. وقد شكلت مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية في عام 2022 ما نسبته 51 في المائة من الأغذية التي وزعها **البرنامج** – أي 2.2 مليون طن متري من الأغذية بما قيمته 1.6 مليار دولار أمريكي.
- *الشركاء في البرامج القائمة على النقد والقسائم، بمن فيهم المستفيدون من الأموال النقدية والقسائم المقدمة من **البرنامج***: شهد العقد الماضي زيادة كبيرة في استخدام المساعدة القائمة على النقد التي باتت تشكل نحو 40 في المائة من حافظة

---

[14] "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

[15] جمعت الأدلة المستمدة من تقييمات عمل **البرنامج** بشأن إضفاء الطابع المحلي في تسع وثائق بين عامي 2020 و2024، واستخدمت لإثراء عملية وضع سياسة إضفاء الطابع المحلي. وشملت هذه الوثائق كلا من "تقرير تجميعي للأدلة والدروس المستفادة من التقييمات المركزية واللامركزية بشأن الشركاء المتعاونين مع **البرنامج**" لعام 2024 (WFP/EB.2/2024/6-B)؛ والوثيقة التي ستصدر قريبا بعنوان *ملخص أدلة التقييم بشأن تعزيز القدرات القطرية*، *وملخص أدلة التقييم: المشاركة المجتمعية في غرب ووسط أفريقيا* لعام 2023.

[16] تعميم المديرة التنفيذية بشأن إطار الضمان العالمي، يونيو/حزيران 2024.

[17] سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة في **البرنامج** (2022)، وسياسة **البرنامج** بشأن الاستعداد لحالات الطوارئ (2017)، وسياسة بناء السلام (2013).

[18] السياسة المتعلقة بالقدرة على الصمود (2024)، والسياسة المتعلقة بتغير المناخ (2024).

[19] سياسة **البرنامج** بشأن مشتريات الأغذية المحلية والإقليمية (2018).

[20] سياسة المساواة بين الجنسين (2022)، والسياسة المتعلقة بالقدرة على الصمود (2024)، والسياسة المتعلقة بالمناخ (2024).

[21] سياسة تعزيز القدرات القطرية المحدثة في **البرنامج** (2022)، واستراتيجية الحماية الاجتماعية (2020).

[22] نظام **البرنامج** للإبلاغ الذاتي عن الصفقة الكبرى، 2024. تختلف المنهجية الحالية المستخدمة في **البرنامج** لتتبع جهوده في إضفاء الطابع المحلي عن النهج المقترح في المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الصفقة الكبرى. وتشمل أرقام عام 2023 قيمة السلع.

مساعدات **البرنامج**. ويمكن أن يؤدي ضخ النقد في الاقتصادات المحلية وفي الوقت نفسه معالجة أوجه القصور في سلاسل الإمداد، إلى تحسين القوة الشرائية للأفراد والأسر وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية والتغذوية المحلية من الشركات المحلية. ويركز نهج **البرنامج** في برامجه للتحويلات النقدية على تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تحويل النقد مباشرة إلى حساباتها المالية ودعم إدماج المرأة في الاقتصاد الرقمي.[23] وفي عام 2020، حصلت 880 000 امرأة على دعم من خلال تحويلات النقد التي قدمها **البرنامج** إلى حساباتهن الخاصة. وبحلول عام 2023، ازداد هذا العدد إلى 2.3 مليون امرأة، وبلغت قيمة الأموال النقدية المحولة مباشرة إلى حساباتهن 309 ملايين دولار أمريكي.[24]

نطاق المشاركة

يحدد هذا القسم نطاق مشاركة البرنامج في إضفاء الطابع المحلي من خلال تحديد الجهات الفاعلة الرئيسية المحلية والوطنية للمنظمة وشركائها التمكينيين، والسياقات التشغيلية للمشاركة. وسيتناول مشروع لهذه الوثيقة في المستقبل بالتفصيل نطاق مشاركة البرنامج مع كل مجموعة فرعية من الشركاء في سياقات مختلفة.

19- يتعاون **البرنامج** مع مجموعة متنوعة من *الشركاء الرئيسيين المحليين والوطنيين الحكوميين وغير الحكوميين - وهم الجهات الفاعلة المفوضة ولاية تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، و/أو تمثيل المحتاجين، و/أو لديها معرفة بالسياق وموارد لتعزيز كفاءة البرامج الإنسانية والإنمائية وفعاليتها وإمكانية توسيع نطاقها*. وبالإضافة إلى ذلك، يستفيد **البرنامج** من شراكاته مع مجموعة من *الشركاء التمكينيين الوطنيين والدوليين - وهم الجهات الفاعلة التي تساعد في تهيئة الظروف التي توفر التمكين والدعم للجهات الفاعلة الرئيسية المحلية والوطنية من أجل الاضطلاع بأدوار محورية في صنع القرار وتعزيز* أثرها على مستوى النظم.

الشكل 1: الجهات الفاعلة الرئيسية المحلية والوطنية والشركاء التمكينيين

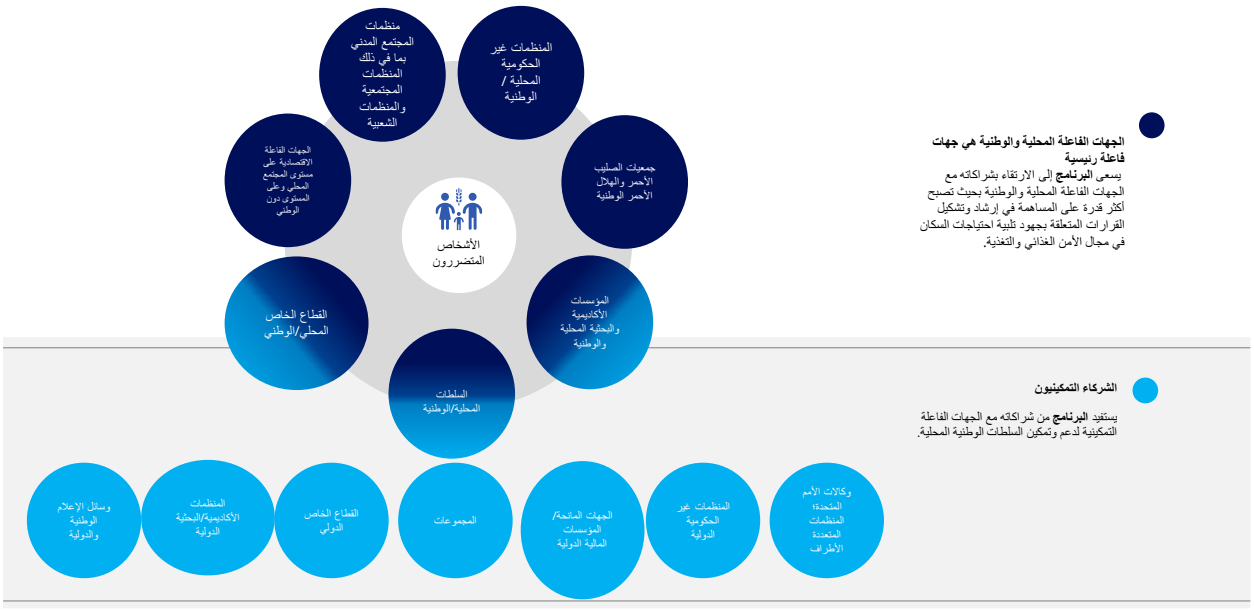

[23] سياسة النقد في **البرنامج** (2024).

[24] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2016. التحويلات النقدية: آثارها الاقتصادية والإنتاجية - أدلة من برامج في أفريقيا جنوب الصحراء.

20- وبالنسبة إلى **البرنامج**، يشير مصطلح "الجهات الفاعلة المحلية والوطنية"[25] إلى ما يلي:

- *الجهات الفاعلة غير الحكومية* المحلية والوطنية،[26] بما في ذلك ما يلي:

- المنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مناطق متعددة على المستوى دون الوطني، بما في ذلك المنظمات الدينية الوطنية؛
- المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك المنظمات المجتمعية العاملة في مناطق محددة على المستوى دون الوطني في بلد يتلقى مساعدة دولية؛[27]
- جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛
- الجهات الفاعلة الاقتصادية المجتمعية المحلية المشاركة في الأسواق وسلاسل الإمداد التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مقدمو السلع والخدمات ذات الصلة؛[28]
- منظمات القطاع الخاص المحلية والوطنية؛[29]
- المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومؤسسات توليد الأدلة الوطنية والمحلية.

- *الجهات الفاعلة الحكومية* الوطنية ودون الوطنية والمحلية، بما في ذلك ما يلي:

- الوكالات والسلطات والوزارات الحكومية الوطنية، والمؤسسات المملوكة للدولة، في البلدان التي تتلقى مساعدة دولية، بما في ذلك السلطات الحكومية الاتحادية أو الإقليمية في البلدان حيث توجد هذه السلطات؛
- الحكومية المحلية ودون الوطنية في البلدان التي تتلقى مساعدة دولية وتمارس درجة من السلطة المفوضة على منطقة جغرافية محددة، مثل السلطات المحلية وسلطات البلديات.

21- وتشمل الجهات الفاعلة التمكينية الحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والجهات المانحة، وكيانات القطاع الخاص الدولية، والمنظمات الأكاديمية، والبحثية الوطنية، والدولية. وتركز هذه السياسة على عمل **البرنامج** مع الحكومات الوطنية كعناصر تمكينية لعملية إضفاء الطابع المحلي. وكما هو موضح في الشكل 1، يمكن أن تكون السلطات المحلية والحكومات شريكا رئيسيا أو شريكا تمكينيا في جهود **البرنامج** لإضفاء الطابع المحلي بحسب ما يقتضيه السياق والاحتياجات.

22- ويتبّع **البرنامج** أنواعا مختلفة من الشراكات، لكل منها طريقته الخاصة في العمل وترتيبات الشراكة، على النحو التالي:[30]

- شراكات الموارد توفر الموارد البشرية والمالية والتقنية وينظر إليها في كثير من الأحيان على أنها شراكات قائمة على المعاملات أكثر من غيرها من الشراكات وذلك بناء على الممارسات الحالية؛
- شراكات المعرفة تساهم في توفير المعلومات والأدلة المستمدة من التحليل والتقييم؛

---

[25] التعاريف المعتمدة من ورقة التعاريف: الفريق العامل المعني بمؤشر إضفاء الطابع المحلي التابع لفرقة العمل المعنية بتمويل العمل الإنساني التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، يناير/كانون الثاني 2018.

[26] يرى **البرنامج** أن الجهات الفاعلة غير الحكومية المحلية والوطنية التي تتخذ من البلدان التي تتلقى معونة مقرا لها وتعمل فيها وتحتفظ بنظم حوكمة وجمع أموال مستقلة عن المنظمات والشركات الأجنبية الدولية، شركاء رئيسيون في هذه السياسة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** ينتسبون إلى منظمات دولية.

[27] في هذا السياق، تشمل المنظمات المجتمعية جميع المجموعات المحلية التي تمثل النساء، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، والشعوب الأصلية، واللاجئين، والنازحين داخليا، وغيرهم من الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا أو المهمشة.

[28] تشمل هذه المجموعة من الجهات الفاعلة التعاونيات والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتجار التجزئة، وجمعيات الادخار والإقراض القروية، وغيرهم من الأفراد الذين يساهمون في الاقتصادات المحلية بصورة رسمية أو غير رسمية.

[29] تتألف هذه المجموعة من الجهات الفاعلة من الكيانات المسجلة التي تقدم سلعا أو خدمات، بما في ذلك رواد الأعمال والمشروعات البالغة الصغر والصغيرة ومقدمي الخدمات المالية وغيرهم.

[30] **البرنامج**. 2014. *استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)*.

- شراكات السياسات والحوكمة تدعم سياسات **البرنامج** وحوكمته، وكذلك السياسات الإقليمية والوطنية للأمن الغذائي والتغذية والحوكمة المؤسسية؛
- شراكات الدعوة تدعم عمل **البرنامج** في مجال الأمن الغذائي والتغذية من خلال الدعوة؛
- شراكات القدرات تدعم تصميم البرامج والعمليات وتنفيذها.

23- ويدرك **البرنامج** أن العمل مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لا يغني عن العمل المباشر مع الأشخاص[31] الذين يشكلون محور برامجه. ويتطلب اتباع نهج محوره الإنسان ومدفوع بالاحتياجات التقيّد بمبدأ عدم إلحاق الضرر وإعطاء الأولوية لسلامة الأفراد وكرامتهم عند تيسير حصولهم على الخدمات والمساعدة، بما يتماشى مع خياراتهم واحتياجاتهم وبما يضمن احترامها. وهذا يقتضي العمل مع مجموعة من الشركاء الرئيسيين والشركاء التمكينيين المحليين والوطنيين، لتحديد علاقات القوى غير المتكافئة ومعالجتها، وتعزيز الإنصاف والشمول، وتفكيك الحواجز الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية الأخرى التي تعيق تحقيق حصائل منصفة للجميع من حيث الأمن الغذائي والتغذية.

24- وسيدعم **البرنامج** إجراءات إضفاء الطابع المحلي في مختلف السياقات التشغيلية، بما يتماشى مع ولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة. وستسترشد جهود **البرنامج** لإضفاء الطابع المحلي بتحليل متعمّق للسياق والمخاطر في جميع الأوقات:

- *في المناطق المعرضة للنزاعات والكوارث الطبيعية*، يمكن أن يركز إضفاء الطابع المحلي على التحديد المبكر للمنظمات المحلية وتعزيز القدرات المحلية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، والتخفيف في الوقت نفسه من المخاطر السياسية والمخاطر المتصلة بالأمن.[32]
- *في سياقات ما بعد الكوارث*، يمكن أن تشمل جهود إضفاء الطابع المحلي دعم الجهات الفاعلة المحلية أثناء قيادتها جهود التعافي، وفي الوقت نفسه تعزيز مهاراتها وقدراتها في مجال الاستعداد المتصل بالأمن الغذائي والتغذية، والعمل الاستباقي، وبناء القدرة على الصمود.
- *في السياقات المستقرة*، يمكن أن تشمل جهود إضفاء الطابع المحلي حلولا نابعة من السياق المحلي تشمل الاستثمار في المجتمعات المحلية والمؤسسات والشبكات وهياكل الحوكمة، بهدف تحقيق أمن غذائي وتغذية مستدامين.

رؤية البرنامج ونهجه في إضفاء الطابع المحلي

يعرض هذا القسم التغييرات التي يأمل البرنامج أن تتحقق نتيجة لهذه السياسة.

وسيجري التوسع في بلورة نظرية التغيير في مشروع مقبل لهذه الوثيقة بعد إجراء مشاورات بشأن المصفوفة 1.

25- *رؤية **البرنامج** لإضفاء الطابع المحلي*: تحسن قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية للأشخاص المتضررين على اختلاف تنوعهم وتقليص هذه الاحتياجات.

26- ويتطلب إضفاء الطابع المحلي بشكل فعال التحول من الشراكات التقليدية القائمة على المعاملات إلى تعاون مصحوب باستراتيجيات لإدارة المخاطر وتعزيز الشراكات القائمة على الثقة. وستلتزم جميع الجهود المبذولة للنهوض بإضفاء الطابع المحلي بمبادئ الشراكة،

[31] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2024. *ورقة مناقشة صادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات: استكشاف الروابط بين المساءلة أمام السكان المتضررين وإضفاء الطابع المحلي ومحور العمل الإنساني والإنمائي والسلام.*

[32] يواجه هؤلاء الشركاء المحليون تعرضا كبيرا للمخاطر الأمنية بصورة غير متناسبة، حيث إن أكثر من 80 في المائة من الحوادث الأمنية المسجلة لدى **البرنامج** في عام 2024 أثّرت بصورة رئيسية على المستجيبين الأوائل المحليين. وفي هذه السياقات، باتت سلامة وأمن العاملين المحليين في المجال الإنساني، ولا سيما العاملين في مجال تقديم المعونة، تشكل أولوية حاسمة، في ظل تصاعد التهديدات العالمية التي تؤكد على الحاجة إلى تعزيز التدابير الأمنية.

بما في ذلك المساواة والشفافية والمسؤولية والتكامل،[33] وستعطي الأولوية لأصوات المجموعات التي تمثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين واللاجئين والنازحين داخليا وغيرها من المجموعات المهمشة أو الممثلة تمثيلا ناقصا.

الشكل 2: الرؤية والحصائل ومسارات التغيير والعوامل التمكينية لسياسة البرنامج بشأن إضفاء الطابع المحلي

27- وسيسرّع **البرنامج** مساهمته في إضفاء الطابع المحلي من خلال التركيز على تنفيذ إجراءات تهدف إلى تحقيق *المجالات الأربعة ذات الأولوية* التالية:

1) تحسين قدرة الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين على قيادة استجابات عالية الجودة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية على أرض الواقع.

2) تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية، بما فيها المنظمات المجتمعية، على تمثيل السكان المحليين وتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية.

3) تحسين قدرة الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية على المستوى دون الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي على المساهمة في سلاسل قيمة منصفة وشاملة ومستجيبة تدعم الأمن الغذائي والتغذية.

4) تحسين قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على التأثير في السياسات والنظم والبرامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية وعلى قرارات التمويل ذات الصلة وتشكيلها.

[33] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2007. مبادئ الشراكات: بيان الالتزام الذي أقره المنهاج الإنساني العالمي.

المصفوفة 1				
الأولويات	**الأولوية 1**	**الأولوية 2**	**الأولوية 3**	**الأولوية 4**
	تحسين قدرة الشركاء المتعاونين المحليين والوطنيين على قيادة استجابات عالية الجودة لتلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذية على أرض الواقع.	**تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية، بما فيها المنظمات المجتمعية، على تمثيل السكان المحليين وتلبية احتياجاتهم وأولوياتهم المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية.**	**تحسين قدرة الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية على المستوى دون الوطني وعلى مستوى المجتمع المحلي على المساهمة في سلاسل قيمة منصفة وشاملة ومستجيبة تدعم الأمن الغذائي والتغذية.**	**تحسين قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على التأثير في السياسات والنظم والبرامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية وعلى قرارات التمويل ذات الصلة وتشكيلها.**
ما الذي سيقوم به البرنامج؟	سيعزز **البرنامج** أدوار شركائه المتعاونين في الملكية والقيادة من خلال تعزيز شراكات منصفة وشاملة ومتبادلة المنفعة، والبرمجة المتوائمة، وتقاسم القدرات والموارد والمسؤوليات حيثما أمكن.	سيعزز **البرنامج** مشاركته مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بهدف إضفاء الطابع الرسمي على أدوارها، والاستفادة من خبراتها، وتعزيز قدراتها.	سيستفيد **البرنامج** من قوته الشرائية وسيسرّع استخدامه لبرامج التحويلات النقدية والقسائم لتعزيز المشاركة الشاملة والنمو المنصف للاقتصادات المحلية من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية.	سيستخدم **البرنامج** قوته في حشد الجهات الفاعلة التمكينية من أجل إعلاء أصوات الجهات الفاعلة الرئيسية المحلية والوطنية وتيسير **وصول الجهات الفاعلة المحلية والوطنية** إلى الشراكات والشبكات وآلية (آليات) التنسيق الأساسية.
مع من سيعمل البرنامج؟	الشركاء المتعاونون المحليون والوطنيون الذين يعملون مع **البرنامج** أو الذين سبق لهم العمل معه في الماضي.	الشركاء الجدد والناشئون، بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات القادة الشباب، والمنظمات التي يقودها اللاجئون، ومنظمات الشعوب الأصلية.	الجهات الفاعلة الاقتصادية المحلية، بما يشمل الجهات الفاعلة في الأسواق وسلاسل الإمداد المحلية، والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والتجار في المجتمع المحلي، وتجار التجزئة والموردين، ومقدمي الخدمات المالية.	جميع الجهات الفاعلة.
نوع الشراكة	الشركاء التشغيليون والبرامجيون الذين يدعمون تنفيذ برامج **البرنامج**.	الشركاء التشغيليون والبرامجيون الناشئون الذين يدعمون تنفيذ برامج **البرنامج**. (يتطلب ذلك طرائق تعاقدية وأساليب عمل جديدة)	الشركاء التشغيليون والبرامجيون، ومقدمو السلع وشركاء تقديم الخدمات الذين يدعمون تنفيذ برامج **البرنامج**.	الشركاء في مجالات المعرفة، والدعوة، والدعم التقني، والتمويل.
مجالات التركيز	1- الالتزام بضمان تمثيل قوي ومتنوع للشركاء المتعاونين طيلة دورة البرامج. 2- تقاسم القدرات مع الشركاء المتعاونين وتمكينهم بوصفهم أول المستجيبين للأزمات. 3- إقامة شراكات مشتركة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وتعزيزها من خلال تصميم وتيسير شراكات تعزز تقاسم الموارد والقدرات والمخاطر.	1- تحديد النُهج وطرائق الشراكة الفعالة في معالجة الحواجز الداخلية التي تمنع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المجتمعية، من تكوين شراكات مع **البرنامج**. 2- الالتزام بضمان أن يظهر تنوع المجتمعات المحلية في تمثيلها ومشاركتها في صنع القرار طيلة دورة البرامج. 3- تعزيز قدرات المنظمات المجتمعية على التأثير في الأمن الغذائي والتغذية.	1- زيادة الشراء المباشر من الجهات الفاعلة الصغيرة في الأسواق المحلية، بما في ذلك المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة ورواد الأعمال والمشروعات البالغة الصغر والصغيرة، لتعزيز السرعة والكفاءة في تقديم المساعدة بجودة عالية. 2- الاستفادة من برامج النقد والقسائم التي يقدمها **البرنامج** لضخ الموارد في الاقتصادات المحلية، وتعزيز النظم الإيكولوجية المالية، وتعزيز نمو المشروعات البالغة الصغر والموردين وتجار التجزئة في المجتمعات المحلية.	1- في إطار النظم والمؤسسات المملوكة وطنيا،[34] دعم الحكومات الوطنية في معالجة الحواجز النُظميّة التي تحول دون زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وتعزيز دورها القيادي وتأثيرها في جهود الأمن الغذائي والتغذية على جميع المستويات – المحلية ودون الوطنية والوطنية.

[34] الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، والحماية الاجتماعية، والنظم الغذائية.

المصفوفة 1				
الأولويات	الأولوية 1	الأولوية 2	الأولوية 3	الأولوية 4
			3- تعبئة الشراكات المحلية المتعددة القطاعات في مجال الأمن الغذائي والتغذية التي تعزز النمو الشامل والمنصف والمدفوع بالطلب للاقتصادات المحلية.	2- في المنتديات التي تقودها الجهات الفاعلة الدولية، دعوة الجهات الفاعلة التمكينية الدولية إلى استحداث حيز للجهات الفاعلة المحلية والوطنية للمشاركة والقيادة والتأثير في تنسيق آلية (آليات) آليات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري. 3- تعبئة الشراكات مع القطاع الخاص، والمؤسسات البحثية، ووسائل الإعلام، على المستويين الوطني والعالمي، لإعلاء أصوات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وأولوياتها، وتعظيم مساهماتها بوصفها جهات فاعلة تمكينية لمبادرات الأمن الغذائي والتغذية.

28- ويتطلب تسريع التقدم نحو المجالات الأربعة ذات الأولوية اتخاذ إجراءات وتحسينات منهجية في *مسارات التغيير الأربعة* التالية.

استفادة البرنامج من القدرات وتعزيزها وتقاسمها مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية

29- تعتمد جهود إضفاء الطابع المحلي الناجحة على التزامات طويلة الأجل بنقل المهارات والموارد التقنية والإدارية والقيادية والتنظيمية والمالية إلى الجهات الفاعلة المحلية لضمان استدامة النتائج. ويتطلب ذلك نقل المهارات والمعارف والموارد في اتجاهين، ويرتكز على عمليات التخطيط التشاوري والتقييمات بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لتحديد أولويات تعزيز القدرات وفرص تقاسمها التي تدفع عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف المشتركة للأمن الغذائي والتغذية. وينبغي التركيز في جميع الأوقات على التعلم من الخبرات، والمعارف، والممارسات المحلية، وتسخيرها.[35]

اعتماد البرنامج نُهُجا تشاركية وإسناده في الوقت نفسه أدوارا قيادية إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية

30- يتطلب إضفاء الطابع المحلي بشكل فعال إجراءات قابلة للقياس تحقق المستوى الأمثل لمشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بوصفها قيادات تتمتع بسلطات محددة بوضوح في صنع القرار تزيد من قدرتها على التحكم في إدارة دورة البرامج. وينبغي أن تضطلع للجهات الفاعلة المحلية والوطنية بدور محوري في تصميم التدخلات الإنسانية والإنمائية وتنفيذها ورصدها، باستخدام التقييمات النوعية والكمية وطرائق الرصد، بما في ذلك آليات التعقيبات لتحسين جودة البرامج وتجسيد الأولويات والاحتياجات والتجارب المحلية. ومن الأهمية الحاسمة للدفع قدما بجهود إضفاء الطابع المحلي تعزيز التنوع من خلال الاستفادة من قدرة **البرنامج** على الحشد لتعزيز صنع القرار المحلي بمزيد من الإنصاف والشمول، بما في ذلك من خلال العمل مع المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الشعوب الأصلية والمنظمات التي يقودها اللاجئون والمجموعات المهمشة الأخرى.

[35] يتضح من خمس عمليات تقييم أجراها **البرنامج** أن تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية والوطنية يساهم في تحسين الاستجابة للكوارث وتعزيز حصائل البرامج. وقد حددت التقييمات أيضا تحديات ومعوقات تتعلق بالقدرات، ينبغي معالجتها لضمان تحقيق حصائل أكثر استدامة في إطار إضفاء الطابع المحلي.

تعزيز البرنامج شراكات تعاونية ومنصفة ميّسرة بتمويل متعدد السنوات وتمويل مبتكر[36]

31- غالبا ما تعيق هياكل التمويل غير المرنة جهود إضفاء الطابع المحلي، ويرجع ذلك أساسا إلى أن مساهمات الجهات المانحة تكون في معظمها قصيرة الأجل ومخصصة بطبيعتها، مما يحد من الدعم المتاح للمبادرات المتعددة السنوات. ويجب دعم آليات التمويل الجديدة والشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية من خلال طرائق تمويل مرنة متعددة السنوات تيسّر التحويلات المباشرة للموارد التي تسمح للمنظمات المحلية الشريكة الصغيرة بالاستثمار في نموها وتطورها، بما في ذلك عن طريق تغطية تكاليف الموظفين والتكاليف العامة.

تعزيز البرنامج شراكات تعاونية ومنصفة ميّسرة بتمويل متعدد السنوات وتمويل مبتكر

32- يخضع **البرنامج** للمساءلة أولا وقبل كل شيء أمام الأشخاص الذين يخدمهم.[37] ويتطلب النهوض بجهود إضفاء الطابع المحلي مساءلة جماعية أقوى من جانب جميع أصحاب المصلحة أمام الأشخاص المتضررين. ويتعيّن أن تكون آليات المساءلة التي تضمن الشفافية والاستجابة والرصد السليم والحوكمة في المبادرات الإنسانية والإنمائية ذات طابع عملي وملائمة للظروف التشغيلية الخاصة بكل شراكة. وسيدعم **البرنامج** الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في تحديد المخاطر التشغيلية والقانونية والتخفيف من حدتها، وسيستكشف في الوقت نفسه استراتيجيات لإدارة الأزمات. ويعتمد نجاح هذه السياسة على توافق الإقبال على إدارة المخاطر وتقاسم المخاطر بين **البرنامج** وجميع شركائه، بما في ذلك الجهات المانحة.

التنفيذ

يعرض هذا القسم بإيجاز العوامل التي تمكن البرنامج من تنفيذ السياسة. وستكون السياسة مصحوبة بخطة تنفيذ محددة التكاليف لأغراض العلم.

33- سيتطلب الانتقال من السياسة إلى التطبيق تخطيطا استباقيا مع الجهات الفاعلة المحلية والوطنية، مصحوبا بتخصيص موارد كافية. وبما يتواءم مع توجيهات **البرنامج** بشأن تقديم خطط محددة التكاليف لتنفيذ السياسات، تمثل *العوامل التمكينية الأربعة* التالية الهيكل الداخلي الذي ستُنفّذ من خلاله هذه السياسة:

- *القوة العاملة*: يشير هذا العامل التمكيني إلى الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ السياسة، وسيتطلب من **البرنامج** تأمين المهارات والخبرات والقدرات المناسبة في جميع مكاتبه وشراكاته.
- *التمويل*: يشير هذا العامل التمكيني إلى الموارد المالية اللازمة للتنفيذ وسيتطلب من **البرنامج** تخصيص تمويل مرن لتعزيز النُهج والطرائق للشراكات المحلية والوطنية.
- *توليد الأدلة*: يشير هذا العامل التمكيني إلى الأهداف المؤسسية وأدوات القياس والتحليل اللازمة لرصد تنفيذ السياسة، وسيتطلب من **البرنامج** اعتماد ممارسات تيسّر التعلم المنهجي من أفضل الممارسات المحلية والعالمية.
- *أساليب العمل وأدواته*: يشير هذا العامل التمكيني إلى أساليب العمل المرنة والسريعة الاستجابة لأنواع الشراكات المطلوبة في مختلف السياقات القطرية، وسيتطلب ذلك من **البرنامج** استحداث أساليب عمل جديدة ونُهج لتقاسم المخاطر تيسّر المساعدة التي تقدم بقيادة محلية وتكون قائمة على الطلب.

[36] يدعم ذلك ما تدعو إليه الصفقة الكبرى من التزام بتوجيه 25 في المائة من التمويل الإنساني العالمي، مباشرة قدر الإمكان، إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بحلول عام 2030.

[37] "سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).